وتيرة العنف ترفض التراجع... ومعركة الأنبار مستمرة

العراق: الصدر خارج المشهد السياسي .. والمالكي في مرمى نيران الهاشمي

مقتدى الصدر

نوري المالكي وطارق الهاشمي

- زعيم التيار الصدري: كوني الوريث للشهيد الثاني أعلن إغلاق جميع المكاتب وملحقاتها على الأصعدة كافة
- مسلحو العشائر يلحقون خسائر فادحة بالقوات الحكومية في الرمادي والجيش يقصف الفلوجة
- المالكي يتهم جهات خارجية بتشجيع نزعات الانفصال في العراق
- 6 من نواب «كتلة الأحرار» يعلنون انسحابهم من البرلمان والانتخابات القادمة
- 5 قتلى و16 جريحاً بسلسلة تفجيرات في بغداد والأنبار ونينوى
- الهاشمي: رئيس الوزراء يتحمل مسؤولية الأزمة السياسية بالكامل

بغداد – «وكالات»: أعلن ستة نواب عراقيين من «كتلة الاحرار» الذراع السياسية للتيار الصدري في العراق انسحابهم من البرلمان ومن الانتخابات البرلمانية المقبلة وذلك بعد ساعات من إعلان زعيم التيار مقتدى الصدر انسحابه من العمل السياسي.

وقال النواب حسين اللامي وحسين همهم وحسين المنصوري ومها الدوري وايمان الموسوي وزينب الطائي خلال مؤتمرين صحافيين عقدا امس انهم قرروا جميعا الانسحاب من مجلس النواب العراقي وكذلك عدم خوض الانتخابات البرلمانية المزمع اقامتها في الـ30 من ابريل المقبل.

وبرر النواب قرار الانسحاب بانه جاء تضامنا مع قرار مقتدى الصدر باعتزال العمل السياسي والتبرؤ من أي كتلة برلمانية تمثل الصدريين في البرلمان في إشارة الى كتلة الاحرار.

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد أعلن امس الاول اعتزاله الحياة السياسية كليا واغلاق جميع مكاتب تياره سواء السياسية أو الدينية أو الاجتماعية في وقت اتهم رئيس الوزراء نوري المالكي أطرافا لم يسمّها بتشجيع نزعات الانفصال في البلاد، بينما اتهمه عشرات من شيوخ الأنبار بـ «الطائفية والعنصرية» على وقع استمرار المعارك في المحافظة.

وقال الصدر في بيان «كوني الوريث للشهيد الثاني اعلن اغلاق جميع المكاتب وملحقاتها وعلى كافة الاصعدة الدينية والاجتماعية والسياسية».

واضاف «اعلن عدم تدخلي في الامور السياسية كافة وان لا كتلة تمثلنا بعد الان ولا اي منصب في داخل الحكومة وخارجها ولا في البرلمان».

واوضح الصدر ان قراره هذا جاء «من المنطلق الشرعي وحفاظا على سمعة آل الصدر ومن منطلق انهاء كل المفاسد التي وقعت او التي من المحتمل ان تقع تحت عنوانها».

واشار إلى انه لا كتلة تمثله بعد الآن في البرلمان وليس له أي منصب داخل الحكومة وخارجها، مهددا من يتكلم بخلاف ذلك بـ «المساءلة الشرعية والقانونية.» وجاء في البيان المفاجئ أن معاناة الشعب والرغبة في «الخروج من افكاك السياسيين» وراء إغلاق جميع المكاتب التابعة له وملحقاتها على كافة الأصعدة الدينية والاجتماعية والسياسية، لكنه أبقى على مؤسسات تابعة للتيار الصدري ذات طباع ديني وإعلامي

ويأتي قرار الصدر بعد ساعات على مظاهرات شعبية ضد قانون مثير للجدل يمنح امتيازات خاصة للبرلمانيين والذي شارك في التصويت عليه عدد من اعضاء «كتلة الاحرار» التي يتزعمها الصدر.

وتتبع للتيار الصدري كتلة الأحرار النيابية التي تضم أربعين نائبا بالبرلمان وتدير خمس وزارات خدمية بينها البلديات والشؤون الاجتماعية والإعمار والإسكان، فضلا عن أمانة العاصمة بغداد.

ولم تتضح حتى الساعة خلفيات الإعلان الصادر عن الصدر أو تداعياته، علما بأنه سبق أن غادر المجال السياسي فترة من اجل «متابعة الدراسة الدينية».

وللصدر نفوذ كبير بالأوساط الشيعية، وكان لتياره جناح عسكري هو جيش المهدي الذي حله صيف عام 2008.

واستثنى الصدر عددا من المؤسسات الدينية والخيرية من قراره، منها «قناة الأضواء الفضائية، إذاعة القرآن الناطق، إذاعة العهد، صلاة الجمعة في مسجد الكوفة ومدينة الصدر، مؤسسة المنتظر، المدارس الاكاديمية الخيرية التابعة لنا في النجف وبغداد وقم، مدرسة البتول النسوية، مسجد فاطمة الزهراء في النجف وغيرها».

وكان مقتدى الصدر وميليشيات «جيش المهدي» الذي كان يأتمر بأمره يتمتع بنفوذ كبير في العراق عقب الغزو والاحتلال الامريكي للبلاد عام 2003، ولكن هذا النفوذ اخذ بالتضاؤل في السنوات الاخيرة. وتميزت مواقفه بمعارضة الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

وكان جيش المهدي قد خاض معارك ضد القوات الامريكية في النجف والكوت وغيرها من المدن العراقية.

كما اتهم جيش المهدي باختطاف وتعذيب وقتل الآلاف من السنة اثناء الحرب الطائفية التي شهدها العراق والتي بلغت ذروتها في عامي 2006 و2007.

وفر الصدر الى ايران بعد صدور مذكرة القاء قبض بحقه في عام 2006.

وكان الصدر قد امر بحل جيش المهدي في اغسطس 2008، بعد ان قاد رئيس الوزراء نوري المالكي اضخم هجمة عسكرية ضد الميليشيا اختتمت في البصرة في مارس. وكان قد رفض ترشح المالكي لولاية ثالثة، كما انتقد الصدر تعامله مع الأوضاع في الأنبار حيث عارض الخيار العسكري داعيا إلى تلبية مطالب المحتجين.

ميدانيا، قال مسلحو العشائر إنهم الحقوا خسائرَ فادحة بالقوات الحكومية خلال اشتباكات بين الجانبين، بينما أكدت مصادر طبية بالفلوجة أن ثلاثة مدنيين قُتلوا وأصيب خمسةٌ آخرون في قصف للجيش على منطقة الفحيلات.

وفي الرمادي، قصفت الطائرات والمدفعية منطقتي الملعب وشارع عشرين بعد اشتباكات بين مسلحي العشائر والقوات الحكومية.

وأفاد شهود عيان أن مسلحي العشائر فجروا مبنيَ المدرسة التركية والبلدية بعد تمركز قوات حكومية فيهما، كما دارت اشتباكات بين الجانبين قرب مقر اللواء الثامن غرب الرمادي.

وكانت مدينة الرمادي شهدت أمس الاول اشتباكات عنيفة بين الجيش ومسلحي العشائر في عدة أحياء قتل خلالها عشرون جنديا، كما أدى القصف على مدينة الفلوجة إلى مقتل أربعة مدنيين وإصابة آخرين، وفق ما ذكرته مصادر للجزيرة.

وعلى صعيد متصل قتل خمسة عراقيين بينهم جنود وشرطي وجرح 16 اخرون في انفجارات ببغداد والأنبار ونينوى في أحدث أعمال العنف بالعراق.

وقال مصدر أمني في قيادة عمليات نينوى لوكالة الانباء الكويتية «كونا» امس «ان شرطيا قتل وأصيب اربعة اخرون في انفجار انتحاري بسيارة مفخخة استهدف سرية تابعة للشرطة الاتحادية في «الموصل»».

وأغلقت الشرطة العراقية مكان الحادث على الفور فيما قامت دورية بنقل المصابين الى مستشفى الموصل التعليمي لتلقي العلاج.

وفي الانبار قالت الشرطة ان انفجار شاحنة مفخخة كان يقودها انتحاري مستهدفا مقرا للجيش في منطقة «البو بالي» بمنطقة الجزيرة بين الرمادي والفلوجة أدى الى مقتل ثلاثة جنود وجرح ثمانية اخرين.

وشوهدت مروحيات عسكرية فوق مكان الحادث الذي اغلق بالكامل فيما قام مسعفون بنقل الضحايا الى العاصمة بغداد بإحدى المروحيات. وفي العاصمة بغداد تسبب انفجار عبوة ناسفة وضعت داخل حافلة بمنطقة «جكوك» بالقرب من حي «الكاظمية» في مقتل مدني وجرح اربعة اخرين.

من جهته، اتهم المالكي أطرافا لم يسمّها بتشجيع نزعات الانفصال بالعراق، وقال إن ما يحدث بمحافظة الأنبار محاولة للانفصال وإعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وجاءت تصريحات المالكي خلال زيارته امس الاول لقاعدة عسكرية في الأنبار اتهم خلالها دولا عربية بالتدخل في شؤون بلاده ودفع الأموال لبعض العراقيين لـ«تخريب وطنهم».

وأثناء زيارته للقاعدة العسكرية، جدد المالكي رفضه للمبادرات المتضمنة سحب الجيش من المدن لحل الأزمة.

واستبق أكثر من مائة من شيوخ الأنبار ووجهائها وعلمائها زيارة المالكي ببيان اتهموه فيه بشن «حرب إبادة طائفية وعنصرية» على العراقيين، خصوصا في المحافظات المنتفضة ضد سياساته.

من جانبه حمّل طارق الهاشمي، نائب الرئيس العراقي السابق، نوري المالكي مسؤولية الأزمة السياسية في البلاد.

وفي مقابلة مع بي بي سي، قال الهاشمي إن قبائل الأنبار يمكن أن توقف المسلحين كما فعلت في عام 2008. وعبر الهاشمي عن اعتقاده بأن العرب السنة لجأوا إلى العنف بسبب التجاهل الذي لقيته المظاهرات السلمية.

وقال الهاشمي» السبب الرئيس وراء هذه الانتفاضة والتصعيد والعنف مرتبط مباشرة بالظلم الذي يقع على أبناء السنة العرب من جانب رئيس الوزراء نوري المالكي».

واتهم الحكومة بـ «القبض على الصبية واستهداف القادة ومصادرة المساجد وحتى تغيير تاريخ وهوية « المسلمين السنة العراقيين، واصفا ذلك بأنه «سياسة جائرة وتمييزية».

وقال الهاشمي «الناس في الرمادي «أجبروا على أن يرفعوا أياديهم وسلاحهم دفاعا عن النفس، وهذا مشروع تماما».

وتقول الأمم المتحدة إن ما يقرب من 300 ألف شخص قد شردوا بسبب القتال في الأنبار.

بغداد وكردستان تستأنفان المفاوضات النفطية

بغداد – وكالات : بدأت في بغداد امس جولة مباحثات جديدة بين الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لحسم آلية تصدير نفط كردستان ودفع المستحقات للشركات النفطية الأجنبية ورواتب البشمركة الكردية ضمن الموازنة العامة الاتحادية للعراق للعام الحالي 2014.

وقال رئيس كتلة التحالف الكردستاني في البرلمان العراقي محسن السعدون في تصريحات صحفية إن رئيس حكومة إقليم كردستان نجيرفان برزاني وصل امس إلى بغداد، واجتمع مع المسؤولين في الحكومة الاتحادية لمناقشة جميع المشاكل التي تواجه إقرار الموازنة العامة الاتحادية لعام 2014.

وأوضح أن ملف النفط وصل إلى مراحله النهائية، وسيحسم في اجتماع اليوم «امس» بين أربيل وبغداد، مما سيعجل إقرار الموازنة العامة، مؤكدا أن إقليم كردستان لم يصدر أي برميل من نفطه إلى الآن.

وقال إن الدستور منح الحق للإقليم والمحافظات بمشاركة الحكومة الاتحادية في وضع السياسة النفطية بتصدير وإنتاج النفط وإيداع وارداتهم المالية في خزينة الدولة الاتحادية.

وفي بداية الشهر الجاري، قال نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني إنه تم تحقيق بعض التقدم في المحادثات الهادفة إلى حل نزاع النفط بين كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد، معربا عن أمله في إمكانية حل النزاع قريباً.

انتشار أمني مكثف في أعقاب العملية

تونس: 4 قتلى بهجوم مسلح في جندوبة .. والجيش يستنفر قواته على طول الحدود الليبية

أفراد من الأمن التونسي في جندوبة

تونس – وكالات : قتل ثلاثة أمنيين ومدني وجرح ثلاثة آخرون في عملية نفذها مسلحون فجر الأمس بولاية «محافظة» جندوبة شمال غربي تونس، بينما استنفر الجيش قواته المنتشرة على طول الحدود مع ليبيا تحسبا لأي طارئ على ضوء التطورات الأمنية التي تشهدها ليبيا في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة.

ونقلت وكالة الأنباء التونسية عن مصادر أمنية أن أربعة مُسلحين عمدوا إلى إقامة حاجز على الطريق الرابطة بين قرية الصوالة والموقع الأثري بمنطقة شمتو المحاذي لقرية سيدي حامد من ولاية جندوبة، وحاولوا تحويل وجهة سالكي الطريق إلى مقبرة مجاورة.

وأضافت الوكالة أن دورية أمنية تتألف من أربعة أعوان توجهت إلى المكان، غير أنها تعرضت لوابل من الرصاص من جهة المسلحين.

وأشارت إلى أن اشتباكا اندلع بعد ذلك أسفر عن مقتل اثنين من أفراد الدورية الأمنية وجرح اثنين، بينما تمكن المسلحون من الفرار بعد قتل أحد أعوان إدارة السجون ومدني كانا في سيارة.

وتشهد المنطقة منذ صباح الامس انتشارا واسعا للوحدات العسكرية والأمنية، في حين حلقت مروحيات عسكرية في سماء التلال المجاورة للمنطقة بحثا عن المسلحين.

وجاءت هذه العملية بعد يوم واحد من تجديد الجيش التونسي قصفه بالمدفعية جبل الشعانبي من ولاية القصرين وسط غربي البلاد إثر رصد تحركات بعض العناصر المسلحة الموجودة بالجبل.

وكانت قوات الأمن قد داهمت قبل أسبوع محلا مشتبها فيه بحي النسيم، وهو حي شعبي بمنطقة أريانة شمال العاصمة تونس، واعتقلت أربعة «عناصر إرهابية» بينهم عنصر متورط في اغتيال النائب محمد البراهمي.

وجاءت العملية بعد أيام فقط من تصفية سبعة مسلحين تصفهم السلطات بالإرهابيين تمت محاصرتهم في منزل بمنطقة رواد التي تبعد بضع كيلومترات عن حي النسيم.

وفي الجانب الجنوبي من البلاد، استنفر الجيش التونسي قواته المنتشرة على طول الحدود مع ليبيا تحسبا لأي طارئ على ضوء التطورات الأمنية التي تشهدها ليبيا في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة.

وقال الناطق الرسمي السابق لوزارة الدفاع مختار بن نصر إن الوحدات العسكرية والأمنية المنتشرة بالجنوب الشرقي غير بعيد عن الحدود الليبية دخلت حالة استنفار قصوى.

وأوضح أن هذا الإجراء –الذي وصفه بالاحتياطي– يأتي على خلفية الأحداث التي تعيشها ليبيا وتحسبا لتدفق مجموعات ليبية إلى تونس خاصة مع انتشار السلاح هناك.

واعتبر بن نصر أن الأوضاع في ليبيا غير واضحة بعد إعلان اللواء خليفة حفتر «القائد العسكري السابق بالجيش الليبي» عن محاولة انقلابية تبين أنها فاشلة.

يُذكر أن حفتر أعلن عن تنفيذه لمحاولة انقلابية، وأشار إلى تجميد عمل الحكومة والمؤتمر العام الليبي، غير أن رئيس الحكومة الانتقالية علي زيدان نفى وجود أي انقلاب، مؤكدا أن الشعب الليبي هو الذي يملك الشرعية.

الإمارات تطالب مجلس الأمن بمناقشة قضية الجزر الثلاث

نيويورك – «كونا» – طلبت الامارات العربية المتحدة من مجلس الامن الدولي ابقاء قضية احتلال ايران لجزرها الثلاث «طنب الكبرى» و«طنب الصغرى» و«أبو موسى» ضمن قائمة البنود المعروضة على جدول أعمال المجلس لعام 2014.

وقدمت المندوبة الدائمة للامارات لدى الأمم المتحدة السفيرة لانا زكي نسيبة رسالة الى السكرتير العام بان كي مون الليلة قبل الماضية طالبت فيها «ان يظل هذا البند على جدول اعمال المجلس الى ان يتم تسوية النزاع بالطرق والوسائل التفاوضية السلمية المباشرة أو من خلال محكمة العدل الدولية بما يكفل التسوية الشاملة والدائمة لهذه القضية وتحقيق السلم والامن الاقليمي والدولي». يذكر ان على الحكومات التي ترغب في ابقاء قضية تهمها على جدول أعمال مجلس الامن ان تخطر السكرتير العام خطيا بذلك كل عام وقبل نهاية شهر فبراير حتى لا يسقط البند تلقائيا من جدول الاعمال.

ليبيا: الناخبون في الخارج يختتمون عملية التصويت اليوم

طرابلس – وكالات : فتحت مراكز الاقتراع الليبية أبوابها أمس الاول أمام الناخبين في الخارج لانتخاب أعضاء لجنة الستين التي ستتولى صياغة مشروع الدستور الليبي الجديد.

وقد نسقت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمنظمة الدولية للهجرة مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية، وكذلك مع الدول المضيفة، في إعداد الإجراءات اللازمة لتنفيذ برنامج التصويت من خارج البلاد، وتختتم عملية الاقتراع اليوم الاثنين في ثلاث عشرة دولة وهي: مصر والأردن وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة وماليزيا وتركيا وألمانيا وآيرلندا وإيطاليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية.

وأوضح نوري العبار رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أن عملية الاقتراع داخل ليبيا ستجرى يوم الخميس 20 فبراير الجاري. وأضاف العبار «أن العدد الكلي للناخبين الذين لهم الحق في الإدلاء بأصواتهم في انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور من داخل ليبيا بلغ مليوني وأربعة وثمانين ألف وخمسة وثلاثين ناخبا، فيما بلغ عدد الناخبين الليبيين في الخارج خمسة آلاف وتسعمائة وثمانية ناخبين».